

## دور إدارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي

(تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجا)

the role of managing the surplus of oil exports to achieving growth and economic  
(focus on the case of Norway) diversification -

عنتر بوتيار<sup>1</sup>، العمراوي سليم<sup>2</sup>، صراح بن لحرش<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أستاذ محاضر أ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، antarboutiara@gmail.com

<sup>2</sup> أستاذ محاضر ب، جامعة أم البواقي (الجزائر)، salimlamraoui@gmail.com

<sup>3</sup> أستاذة مساعدة أ، جامعة أم البواقي (الجزائر)، saraben89@hotmail.fr

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، مع التركيز على حالة النرويج؛ أين اتبعت النرويج نظاما ذو شفافية عالية في استخدام إيرادات صندوق النفط، بحيث استطاعت عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وحمايته من الآثار الناجمة عن وفرة الإيرادات النفطية. توصلت الدراسة إلى أن وفرة الموارد النفطية يمكن أن تكون نعمة أو لعنة (نظرية لعنة الموارد) على الاقتصاد المحلي، وهنا يكون للعوامل المؤسسية والسياسية دور كبير في النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية:** صادرات المحروقات، الفوائض النفطية، النمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، صناديق الثروة السيادية، تجربة النرويج.

**Abstract:** This study aimed to analyze the role of managing the surplus of oil exports to achieving growth and economic diversification -focus on the case of Norway-; Where Norway has followed a system of high transparency in using oil revenues, so it could isolate oil revenues from the local economy and protect it from the effects of abundant oil revenues.

The study concluded that the Abundant oil resources can be a boon or curse ( the resource curse theory) for the local economy, where Institutional and political factors play a major role in success or failure in economic performance.

**Key words:** Oil exports, oil surpluses, economic growth, economic diversification, sovereign wealth funds, the experience of Norway.

## I- تمهيد :

يعتبر مطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ذو أهمية كبيرة في الدول على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، أما بالنسبة للدولة التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية وبصفة خاصة المحروقات فإضافة إلى ذلك هي تعمل على تنويع اقتصاداتها بشكل يسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يتأثر بمخاطر الاعتماد الأحادي على المحروقات كمصدر دخل أساسي وحيد. في هذا الإطار تبرز من جهة أولى السياسة الإنفاقية العامة كسياسة اقتصادية كلية في الدول القائمة على ريع المحروقات بتحديات خاصة كونها تمثل الوسيلة التي يمكن من خلالها تحويل عوائد صادرات المحروقات إلى الاقتصاد المحلي واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تبرز من جهة ثانية أهمية كفاءة إدارة عوائد صادرات المحروقات الناجحة في بعض تلك الدول.

### مشكلة البحث:

أدى ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الماضية إلى تراكم ثروات مالية ضخمة في العديد من الدول المصدرة للمحروقات، ويتوقع خبراء السوق النفطية بقاء النفط والغاز كمصدرين أساسيين للطاقة خلال العقود القليلة القادمة؛ ما يعني استمرار تدفق المزيد من العائدات النفطية العالية إليها وتراكمها مستقبلا، ومن هذا المنطلق حرصت الكثير من تلك الدول على استحداث آليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجي على غرار صناديق الثروة السيادية بغية استغلال فرص تراكم الفوائض المالية المسجلة والمرتبقة في فترات ارتفاع أسعار المحروقات عن طريق ادخارها، أو استثمارها، أو استخدامها في تمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المولدة لقيم مضافة حقيقية وخالقة لمناصب عمل جديدة، أو لتسديد ديونها الخارجية والعمل على الخروج من الحلقة المفرغة للتنمية المستندة على ريع المحروقات السائر نحو الزوال (النضوب) .

مما سبق ولإلمام أكثر بجوانب الموضوع تطرح إشكالية البحث على النحو التالي:

## ما مدى فعالية الصناديق السيادية في إدارة فوائض صادرات المحروقات والمساهمة في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي؟

### أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من موضوع الجزائر كدولة مصدرة للمحروقات تسعى إلى تحقيق معدلات متزايدة للنمو الاقتصادي وتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وهي في ذلك تولي لجانb الإنفاق العام اهتماما خاصا بوصفه يحتل مركز الأهمية ضمن أدوات السياسة المالية، وهو ما يجعل تقييم أدائها الاقتصادي أمرا ضروريا وهاما ليتسنى تقدير مدى قدرة ونجاعة الإجراءات والسياسات المنفذة في تحقيق أعلى درجات التنويع الاقتصادي المطلوبة مقارنة بنجاعة الإجراءات والسياسات المتخذة في دول أخرى كالنرويج.

### منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عملية عرض المفاهيم الاقتصادية، النظرية والتحليلية التي تناولت كل من إشكالية استغلال الفوائض المالية لصادرات المحروقات وأهم معوقات استغلالها. كما تم وصف وتحليل واقع الصناديق السيادية في الدول المصدرة للمحروقات ودورها في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، مع التركيز على تحليل حالة النرويج الرائدة في مجال إدارة العوائد النفطية بغية استخلاص أهم مقومات نجاحها.

### خطة البحث:

من أجل الإحاطة بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- إشكالية استغلال الفوائض المالية لصادرات المحروقات.
- واقع صناديق الثروة السيادية ودورها في دعم وتمويل النمو والتنويع الاقتصادي.
- أهمية العوامل المؤسسية والسياسية في إدارة عوائد المحروقات (تجربة النرويج).

### 1.1- إشكالية استغلال الفوائض المالية لصادرات المحروقات:

تعد مقدرة الدولة على تدبير مواردها المالية لمواجهة تمويل خططها التنموية من أهم العوامل المحددة لحجم النفقات العامة، أما في الدول المصدرة للمحروقات فإن قيد الإيرادات العامة قد لا يكون فاعلا في ظل الوفرة المالية الضخمة الناتجة عن الطفرات النفطية. وبالتالي يمكن استغلال تلك الفوائض واستثمارها لتنمية القطاعات خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي المستهدف.

1. مفهوم الطفرة النفطية: يقصد بالطفرة النفطية تلك "القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط، تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار وفي الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وأحيانا يشار إليها بظاهرة يطلق عليها قفزات الضفدع، وتصف هذه الظاهرة كل ما يتعلق بالتذبذبات في أسعار النفط"<sup>1</sup>. وقد عرف العالم ثلاث طفرات نفطية هي:

أ. **الطفرة النفطية الأولى سنة 1973:** حيث عرفت مرحلة السبعينات من القرن الماضي حركة تأميمات ناجحة أدت لإضعاف سيطرة الشركات العملاقة العابرة للقارات على المقدرات النفطية، كما استعمل البترول كسلاح عقب حرب 1973 "العربية الإسرائيلية" بهدف قطع الإمدادات النفطية على الدول المؤيدة لإسرائيل. وهذه الأحداث أدت إلى ارتفاع مذهل (طفرة) في أسعار النفط؛ أين شهدت قرار منظمة الدول المصدرة للمحروقات زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار أمريكي للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الاسعار بنسبة 400%. ما أدى إلى تكريس ظاهرة اعتماد الدول المصدرة للبترول بصفة عامة والعربية منها بصفة خاصة على عائدات المحروقات في تكوين حصيلة الصادرات وفي تمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري<sup>3</sup>. كما أدت إلى ربط قطاع المحروقات بشكل أوسع ببقية أجزاء وآليات الاقتصاد، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الصناعات والنشاطات المكملة المرتبطة بقطاع المحروقات كالتكرير وصناعة البتروكيماويات والنقل وما إلى ذلك من النشاطات.

ب. **الطفرة النفطية الثانية سنة 1979:** شهدت الطفرة النفطية الثانية ارتفاع الأسعار مرة أخرى وبشكل مفاجئ سنة 1979 حوالي ثلاث مرات خلال أشهر قليلة وذلك على إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) وقد ارتفعت من 14 دولار للبرميل سنة 1978م لتصل إلى أكثر من 31 دولار للبرميل الواحد سنة 1979 وزيادته بمعدل 2% حتى نهاية الطفرة سنة 1982م<sup>4</sup>.

ج. **الطفرة النفطية الثالثة سنة 2003:** منذ بدأ الحرب على العراق في سنة 2003، أخذت أسعار النفط في الارتفاع بصورة واضحة، وبلغت مستويات قياسية في سنة 2008، حيث تجاوز سعر البرميل من النفط الخام 147 دولار<sup>5</sup>.

2. **أسباب الطفرات النفطية:** ترجع أسباب الطفرات النفطية إلى عاملين جوهريين اثنين هما:<sup>6</sup>

أ. **استنفاد الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط:** بحيث يمثل عجزاً في عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب في مدة زمنية معتبرة؛ ويعود ذلك إلى تدهور الطاقة الإنتاجية الفائضة دون إغفال دور العوامل السياسية في ذلك مثل المقاطعة العربية في سنة 1973، أو حرب الخليج الأولى 1979، والحرب على العراق 2003.

ب. **ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير بدائل النفط وإنتاجها:** يمثل ثاني سبب رئيسي في الطفرات النفطية ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر وبدائل أخرى غير النفط التقليدي كإنتاج النفط من البحار العميقة والمحيطات، الغاز الصخري والوقود الحيوي، بحيث يصبح ارتفاع أسعار النفط من الشروط الاقتصادية لاندفاع المستثمرين نحو تطوير مصادر أخرى من أجل سد احتياجات الطلب العالمي للطاقة.

3. **معوقات استغلال الوفرة المالية المصاحبة لطفرة النفط:** إن الطفرات النفطية الثلاث التي مرت بها الدول المصدرة للمحروقات صاحبها ظواهر وقضايا عديدة سواء لجهة إدارة المالية العامة والاقتصاد الوطني في مرحلة الطفرة والاستعداد لانحصارها أو عملية توزيع عوائدها على القطاعات المختلفة أو بين الأجيال وغير ذلك من القضايا. ومن بين تلك الظواهر تلك المتعلقة بأشكال التصرف بالعوائد النفطية للدول، حيث عرفت الطفرتين الأولى والثانية ما عرف بـ "إعادة تدوير الفوائض النفطية" أو "البترو دولار"، وقد تداعت حينها المؤسسات المالية الدولية واحتدم النقاش في الكثير من الدول الصناعية حول حجم تلك الفوائض وآثارها<sup>7</sup>. ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى تلاشت تلك الفوائض مع تغير العلاقات في السوق النفطية وانخفاض الأسعار وانخفاض أو جود الإنتاج وبالتالي انخفاض العوائد وتراكم عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول المصدرة للمحروقات كدول الخليج التي اتجهت إلى زيادة رفاهية الأفراد من خلال زيادة الاستيراد الاستهلاكي، فقد انتقلت وارداتها من 9,6 مليار دولار سنة 1973 إلى 23 مليار دولار عام 1976<sup>8</sup>، مما أدى إلى اختيار العملات الخليجية عن طريق استنزاف عائدات النفط المترتبة عن الطفرة النفطية الأولى والثانية في:<sup>9</sup>

— شراء الأسلحة بلا مبرر؛

— استثمار الفوائض في شراء الأوراق المالية نتيجة لضعف الاستثمار العيني؛

— السقوط في مصيدة الذهب؛ شراء الذهب من الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ثم تقوم الدول الرأسمالية بالضغط على أسعاره لتنهال فيما بعد.

في حين قامت بعض الدول الأخرى كالسعودية والجزائر وإيران بمحاولة استثمار عوائد النفط خلال الطفرتين الأولى والثانية ووضع خطط للتحديث وتنويع النشاط الاقتصادي، وقد تكرر الحال في الطفرة النفطية الثالثة لسنة 2003، حيث صاحبها اهتمام عالمي ولكن هذه المرة بما يعرف بنشاط "صناديق الثروة السيادية" حيث تكاثرت الأبحاث والتقارير حول حجم تلك الصناديق ودوافع استثماراتها والسياسات التي يمكن اتخاذها للتأثير على تلك الاستثمارات<sup>10</sup>. وبانتهاء الطفرة النفطية الثالثة سنة 2008 بانخفاض الأسعار عند مستويات مدنية بعد استفحال الأزمة المالية العالمية تراجع الاهتمام نسبياً بظاهرة صناديق الثروة واتضح أن الطفرات النفطية لا

دور إدارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي (تجربة صندوق النفط النرويجي أنموذجاً) —  
تشكل وفرة خالية من السلبات، وبالتالي فإن المحاولات التي تقوم بها الدول المصدرة للمحروقات للاستفادة منها كانت ولا زالت  
تصطدم بمجموعة العوائق التالية:<sup>11</sup>

- تعرض الفوائض النفطية في البنوك الأمريكية والأوروبية للتآكل المقصود من جانب الدول الكبرى؛
  - تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية نتيجة لربط النفط بالدولار الأمريكي مما دفع بالعوائد الحقيقية إلى الانخفاض؛
  - التضخم في الدول الرأسمالية الكبرى وأثره على الأرصدة والعملات التجارية الخارجية.
- وهي العوائق التي تلزم واضعي خطط التنمية البحث في جدوى الآليات المتبعة في إدارة الفوائض المالية وإيجاد الوسائل والسياسات الاقتصادية اللازمة من أجل استغلال أمثل للفوائض المحققة خلال فترات الطفرات النفطية؛ خاصة وأن الطفرة الأخيرة لسنة 2003 والممتدة لغاية سنة 2008- والتي قد تكون آخر فرصة لتمويل متطلبات التنمية وتنويع الاقتصاديات القائمة على تصدير المحروقات- أدت إلى استفادة عدة دول مصدرة للمحروقات من الوضع واستحداث صناديق الثروة السيادية ذات أصول مالية ضخمة كآليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن التمويل الخارجي.

## 2.I- حتمية التنويع في الاقتصاديات القائمة على ريع المحروقات:

تبرز الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد حدود وقواعد وأهداف خاصة بحالة اقتصاديات ريع المحروقات.

1. **حدود التنويع:** غالبا ما يتم حصر مفهوم التنويع في الآتي:<sup>12</sup>
  - يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات، فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا؛
  - كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات؛
  - يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا إلى زيادة الصادرات ولا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.
- أما في حالة البلدان القائمة على اقتصاد ريع المحروقات يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ فلا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات - حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها (لرفاهية أفراد المجتمع)- على توسيع الصادرات خارج المحروقات فحسب، بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات، فزيادة حجم المنتجات في باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الاستثمار في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.
2. **قواعد التنويع الأساسية:** إن التنويع كأى سياسة مطبقة يجب أن توفر له المستلزمات والشروط الموضوعية، فليس كافيا رفع شعار التنويع لتحقيقه، وإنما من أهم شروطه توفر قواعد أساسية والتي يمكن اختصارها في قاعدتين أساسيتين:
  - أ. **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي من خلالها يمكن تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط الاقتصادي<sup>13</sup>. والسير في طريق التنويع الاقتصادي يتطلب اتفاق مجتمعي عام على كيفية التصرف بعوائد المحروقات وتحييد أثرها في تركيز التوجهات الريفية المتأصلة، وينطوي ذلك على ضرورة رسم سياسات واستراتيجيات وبرامج ذات بعد يخدم هدف التنويع الاقتصادي الشامل، تقوم على تطبيقها إدارة اقتصادية تحظى باتفاق عام من كافة فئات المجتمع<sup>14</sup>.
  - ب. **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد؛ وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي تمكنها من تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي، وزيادة أهمية الزراعة والصناعة التحويلية في القطاعات الإنتاجية والاقتصاد، وكذلك تطوير وتوسيع الأنشطة الخدمية غير الحكومية<sup>15</sup>؛ بحيث تخفيض الأهمية النسبية للاستخدام العام الذي ينظر إليه كوسيلة من وسائل الحصول على نصيب من ريع المحروقات.
3. **أهداف التنويع:** تكمن أهداف التنويع في:<sup>16</sup>
  - تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف موارد المحروقات أو انخفاضها (موارد غير متجددة)؛

— الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛

— زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

إن تحقق الأهداف السابقة يؤدي إلى تحقق جملة من الاعتبارات الاقتصادية؛ حيث تساعد على تقليل تقلبات النمو في الدول المصدرة للمحروقات، كما تساعد على إيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع الحكومي وقطاع المحروقات على استيعاب حجم الطلب المحلي على العمل.

### 3.1- واقع صناديق الثروة السيادية ودورها في دعم وتمويل النمو والتنوع الاقتصادي:

تعتبر صناديق الثروة السيادية عن المسار الحديث في إدارة عوائد المحروقات، ومصطلح صناديق الثروة السيادية من المصطلحات حديثة العهد حيث ظهر إلى الساحة الاقتصادية لأول مرة سنة 2005، من خلال مقال للاقتصادي الروسي أندريو روزانوف (Andrew Rozanov) في المجلة المصرفية المركزية، بعنوان: "من الذي يحمل ثروة الأمم"<sup>17</sup>.

1. مفهوم صناديق الثروة السيادية: لا يوجد اتفاق عام على ما يمكن أن يعتبر صندوقاً سيادياً، إذ أن لفظة صناديق يراد بها التعبير عن وحدات تنظيمية في صورة مؤسسات مالية، ومن بين أهم التعاريف لها يمكن ذكر:

أ. تعريف صندوق النقد الدولي: يعتبرها "صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشأ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحوكمة. وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات وصناديق التنمية وصناديق احتياطات التقاعد غير المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة"<sup>18</sup>.

ب. تعريف معهد صناديق الثروة السيادية: يعتبر الصندوق السيادي "صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية علماً أن موارد الصندوق تشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، وبالتالي لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية"<sup>19</sup>.

وبما أن صناديق الثروة السيادية تتنوع من حيث أهدافها ومصادر تمويلها فمن الصعب أن يصاغ لها تعريف واحد متفق عليه ومقبول لدى جميع الأطراف المعنية بالشأن، وعلى العموم يمكن الأخذ بأن مصطلح صندوق الثروة السيادي على كل صندوق يتوفر فيه كلا مما يأتي:

— تعود ملكيته وإدارته للحكومة؛

— مصدر تمويله يكون من فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات الصرف الأجنبي الرسمية، أو عوائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة؛

2. أهم الصناديق السيادية في الدول المصدرة للمحروقات: ظهور صناديق الثروة السيادية على الساحة المالية الدولية ليس حديث العهد، بل هو ظاهرة قديمة ترجع إلى خمسينات القرن الماضي، حيث أنشأت الكويت أول صندوق سيادي سنة 1953 تحت تسمية هيئة الاستثمار الكويتي وهذا من أجل استثمار فوائض العائدات النفطية. أما انتشارها وتنامي عددها يعتبر حديثاً نسبياً؛ فقد جذبت الإنتباه خلال العقد الأخير حيث وصل عددها إلى 78 صندوق تبلغ قيمة أصولها 7,39 ألف مليار دولار في سنة 2016<sup>20</sup>، وبذلك فإن حجمها قد نغى بأكثر من الضعف عن حجمها سنة 2008 الذي قدر بـ: 3,07 ألف مليار دولار<sup>21</sup>. كما تشكل المحروقات المورد الرئيسي لغالبية صناديق الثروة السيادية ويبين الجدول الموالي قائمة بأهمها.

الجدول رقم (1): أهم صناديق الثروة السيادية التي تعتمد على صادرات المحروقات كمورد رئيسي سنة 2016.

| إسم الصندوق                        | البلد                    | تاريخ الإنشاء | قيمة الأصول (مليار دولار) |
|------------------------------------|--------------------------|---------------|---------------------------|
| هيئة الاستثمار لأبو ظبي            | الإمارات العربية المتحدة | 1976          | 792                       |
| صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي    | النرويج                  | 1990          | 885                       |
| الشركة القابضة الخارجية sama       | السعودية                 | /             | 598,4                     |
| هيئة الاستثمار الكويتية            | الكويت                   | 1953          | 592,00                    |
| صندوق الثروة الوطنية               | روسيا                    | 2008          | 73,5                      |
| صندوق الاستثمارات العامة           | السعودية                 | 2008          | 160                       |
| هيئة الاستثمار القطرية             | قطر                      | 2005          | 260                       |
| صندوق ضبط الموارد                  | الجزائر                  | 2000          | 50                        |
| الصندوق الوطني لكازخستان           | كازاخستان                | 2000          | 77                        |
| مجلس أبو ظبي للاستثمار             | الإمارات العربية المتحدة | 2007          | 110                       |
| شركة الاستثمارات البترولية الدولية | الإمارات العربية المتحدة | 1984          | 66,3                      |
| شركة مبادلة للتنمية                | الإمارات العربية المتحدة | 2002          | 66,3                      |
| هيئة الاستثمار الليبية             | ليبيا                    | 2006          | 66                        |
| صندوق الاحتياط                     | روسيا                    | 2008          | 65,7                      |
| صندوق إيران للتنمية الوطنية        | جمهورية إيران الإسلامية  | 2011          | 62                        |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- Sovereign Wealth Fund Institute : **Sovereign Wealth Fund Rankings**, (<http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>), Reviewed on 09/2017.

تشكل صناديق الثروة السيادية السابقة أهم 15 صندوقاً سيادياً مرتبة حسب قيمتها المالية من مجموع 45 صندوقاً يعتمد على صادرات النفط والغاز كمورد رئيسي، وتصل القيمة الإجمالية لكامل تلك الصناديق التي تعتمد على المحروقات إلى 4,32 ألف مليار دولار مسجلة لشهر سبتمبر سنة 2016م بما نسبته 57% من إجمالي قيمة كل الصناديق السيادية في العالم<sup>22</sup>.

3. أنواع الصناديق السيادية وأهدافها الأساسية: يختلف تقسيم أنواع صناديق الثروة السيادية باختلاف المعيار المعتمد وأهم تقسيم لها هو حسب الهدف الذي أنشأت من أجله.

أ. أنواع صناديق الثروة السيادية: تقسم حسب معيار الهدف من إنشائها إلى خمسة أنواع هي:<sup>23</sup>

- **صناديق الإستقرار:** هدفها الأساسي هو الحفاظ على توازن الميزانية العامة ومن ثم ضمان الاستقرار الاقتصادي، وهذا نتيجة التذبذبات التي تعرفها أسعار المواد والسلع المصدرة خاصة بالنسبة للدول المصدرة للمحروقات.
- **صناديق الادخار للأجيال القادمة:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الناضبة. ذلك أن وتيرة استغلال الموارد تطرح مسألة قابلة نضوبها وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها كحق للأجيال القادمة. وقد وجدت بعض الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال اللاحقة بحيث تيم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول المالية.

- شركات استثمار الاحتياطات: تنشأ هذه الصناديق خصيصا لاستثمار أو توظيف أصولها الاحتياطية الكبيرة، وزيادة العائد عليها.
- صناديق التنمية والتطوير: يهدف إنشاء هذه الصناديق إلى تمويل النشاط في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، مثل البنية التحتية، أو تمويل مشاريع صناعة أساسية، وهذا لزيادة قدرة الإنتاج الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- صناديق احتياطات: والتي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.
- ب. الأهداف الأساسية لصناديق الثروة السيادية: إن تقسيم الصناديق السيادية إلى الأنواع السابقة تبين خمس أهداف رئيسية من إنشائها:<sup>24</sup>
  - تحقيق الاستقرار في المداخل: حيث تجنب التقلبات التي تعرفها المداخل نتيجة تذبذب أسعار المواد الأولية كأسعار المحروقات، ما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويساعد على تجنب العجز في تمويل ميزانية الدولة.
  - تحقيق التضامن بين الأجيال: معظم موارد هذه النوع من الصناديق هو من فوائض تصدير مواد غير متجددة، وبالتالي تقوم هذه الصناديق بدور نقل وتحويل ثروات الموارد للأجيال القادمة في حال نضوبها.
  - تمويل العجز الحاصل في صناديق التقاعد: وهذا بسبب العجز المحتمل في نظام التقاعد أو الضمان الاجتماعي مستقبلا في بعض المجتمعات، بسبب زيادة نسبة الشيخوخة مقارنة بالقوة العاملة (شيخوخة المجتمع)، فيمكن لإيرادات صناديق الثروة السيادية تغطية العجز.
  - تحقيق أرباح أو مداخل: باستثمار جزء من احتياطات الصرف في مجالات تحقق إيرادات مرتفعة بدل إدارتها على الطريقة التقليدية من طرف البنك المركزي أين تكون العوائد قليلة نتيجة الحذر في إدارتها واستثمارها في آجال قصيرة، لتحقيق هدف المحافظة على قيمة الأصول وهدف ضمان السيولة في نفس الوقت.
  - تحقيق التنوع الاقتصادي: وهو أهم الأهداف خاصة بالنسبة للدول التي مازالت تعتمد على صادرات المحروقات كمورد رئيسي والتي لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف الخروج من تبعيتها للمحروقات وتحقيق تنوع اقتصادي شامل. ويتم ذلك أساسا من خلال بعض الصناديق التي تقوم باستثمارات استراتيجية مثل صناديق التنمية. وحسب صندوق النقد الدولي: "تقوم هذه الصناديق بتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية، أو ترقية سياسة صناعية تخفف نمو الإنتاج الوطني، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن لهذه الصناديق تمويل بناء المنشآت القاعدية والبنى التحتية". وذلك ما تقوم به بعض الصناديق مثل صندوق (Temasek) في سنغافورة، أو (Khazanah) في ماليزيا، صندوق الاستثمار السعودي، شركة مبادلة للتنمية بالإمارات العربية المتحدة.
- وبذلك فإن إدارة الصناديق السيادية بكفاءة من خلال استخدامها ضمن الأهداف التي أنشأت لأجلها تسمح بتسهيل إدارة الاقتصاد الكلي في ظل تنامي الفوائض نتيجة لزيادة المداخل بشكل كبير، وبالتالي استثمارها بدلا من أن تكون عاملا في زيادة الضغوط التضخمية، كما تدفع إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي وامتصاص الفوائض بدلا من توجه للاستيراد المفرط.

## II - أهمية العوامل المؤسسية والسياسية في إدارة عوائد المحروقات (تجربة النرويج)

تعد التجربة النرويجية رائدة من حيث الاستخدام الأمثل لإيرادات النفط؛ فالنرويج حاليا من أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 61542 دولار للفرد سنة 2015<sup>25</sup>، والأعلى بين جميع الدول في مجال التنمية البشرية للفترة الممتدة (2001-2007) وأكثر البلدان سلمية في استطلاع سنة 2007 من قبل مؤشر السلام العالمي<sup>26</sup>.

إن استخدام النرويج المبكر لعوائد النفط في السبعينات من القرن الماضي مكنها من تجنب التحديات التي تواجهها الدول المصدرة للمحروقات حاليا، المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين، وبحلول التسعينيات تم إنشاء صندوق النفط الذي مكنها من تجميع العوائد النفطية محليا ودوليا، فضلا عن سد الفجوات المالية عند الضرورة، وتجنب الإنفاق غير الضروري، واستطاعت إيجاد روابط اقتصادية فعلية بين الصناعة النفطية

والقطاعات المختلفة. وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الإنتاجي النرويجي؛ إذ بلغت حدود 72% في حين لا تمثل نسبة مساهمة الصناعة بما في ذلك صناعة النفط إلا 28,8% من إجمالي الناتج المحلي فقط<sup>27</sup>، مما أدى إلى ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي، وقد ساعد على ذلك:<sup>28</sup>

- تمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس بين السلطات القائمة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ما أدى إلى تعزيز السيطرة الوطنية على العمليات النفطية من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتدوين المبادئ الأساسية المتعلقة بالصناعة النفطية مثل الوصايا العشر للبرلمان المتعلقة بالصناعة النفطية. وبذلك أصبحت النرويج من أفضل الدول المصدرة للطاقة نجاحاً في تطوير الرأي العام والمؤسسات الحكومية خدمة للصناعة النفطية.
- وجود مؤسسات حكومية تتمتع بالكفاءة والتميز في الأداء وخلق رؤية جديدة لدور الدولة في إدارة العمليات النفطية (استخراج، وتسويق، وإنتاج)، وفي إدارة الموارد المادية وتكوين موارد بشرية مزودة بالمعرفة وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والتطبيقات المتعلقة بالصناعة النفطية، وتوجيهها حسب متطلبات التنويع الاقتصادي.
- ربط إنتاج واستخراج النفط وإيرادات تصديره بمتطلبات التنويع الاقتصادي النرويجي من خلال مشاركة المؤسسات النرويجية في عمليات النفط بصورة مباشرة كمستثمر، وإما بصورة غير مباشرة تقديم السلع والخدمات اللازمة للعمليات النفطية كـمقاول أو تجهيز للشركات الأجنبية العاملة.
- استخدمت الحكومة الإيرادات النفطية استخداماً أمثلاً خلال فترات الصدمات النفطية الثلاث (1970-2010)، كما اتبعت نظاماً ذو شفافية عالية في استخدام إيرادات صندوق النفط ولم يكتف الصندوق في الاستثمار المحلي فقط ولكنه اتجه نحو الاستثمار الدولي وأصبح أحد أكبر المؤسسات الاستثمارية عالمياً. وبذلك استطاعت عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وحمايته من أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد الناتج عن وفرة الإيرادات النفطية.
- استخدام الإيرادات النفطية في قطاعات إنتاجية تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية وارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري على مراكز البحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات التي تجاوزت 6%. كل ذلك أدى إلى ارتفاع العائد مما انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.

## **II- النتائج ومناقشتها :**

تبين تجربة النرويج في إدارة عوائد النفط أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة على الاقتصاد المحلي، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق أو الادخار للعائدات الفائضة، وهنا يكون للعوامل المؤسسية والسياسية دور كبير في النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي. ولعل أبرز الدراسات التي تطرقت لهذا الجانب هي دراسة ميلهومهافرو كارل مينوتي (K.M. Melumhavor) الذي أشار إلى نوعين من المؤسسات<sup>29</sup>. النوع الأول هي المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية وتسعى وراء الربح كنشاطان متكاملان غير متعارضان، والنوع الثاني هي المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الربحي.

تتميز معظم الدول المصدرة للمحروقات والمعتمدة عليه بشكل أساسي بجملة من الخصائص الاقتصادية تتلخص في عدم استقرار معدلات نموها وزيادة فرصة تعرضها للصدمات الخارجية وبالتالي عدم استقرار الميزانية العامة وميزان المدفوعات، لذا تقوم إدارة السياسة المالية والاستثمارية العامة فيها على أساس الاستغلال الأمثل لإيرادات صادرات المحروقات من خلالها توجيه ثروة المحروقات نحو الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف التنمية والتنويع بكل كفاءة ومحاولة التغلب على مشكلة عدم اليقين المتعلقة بتقلب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وتطبيق أحسن الأساليب لإدارة الفوائض المحققة خلال فترات ارتفاع الأسعار مثل إنشاء صناديق الثروة السيادية، أين يكون للعوامل المؤسسية والسياسية دور كبير في النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي.

## **IV- الخلاصة :**

أثبتت تجارب بعض الدول في إدارة واستثمار عوائد النفط تبين أن توفر الموارد الطبيعية يمكن أن تكون نعمة على الاقتصاد المحلي، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق أو الادخار للعائدات الفائضة شرط توفر المؤسسات التي تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية وتسعى وراء الربح كمشاطين متكاملين غير متعارضين.

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المصدرة للمحروقات شهد سياسة إنفاقية توسعية منذ سنة 2003 بداية الطفرة النفطية الثالثة، وبرامج الإنفاق العام الضخمة التي صاحبها لم تساعد في تحقيق هدف تحقيق التنوع الاقتصادي وأهم المشاكل التي تعيق ذلك عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وارتباط كل القطاعات الاقتصادية بقطاع المحروقات. وهو الارتباط الموروث منذ الطفرة النفطية الأولى أين عملت تلك الدولة على ربط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات من خلال التوجه إلى صناعة البتروكيماويات وإهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية القائمة للنمو خارج المحروقات كالزراعة والصناعة التحويلية، والسياحة.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ❖ العمل على تنوع الاقتصاد الوطني تنوعا شاملا من خلال تبني برامج إنفاقية تراعي هذا البعد، والاستفادة من الأساليب المتبعة في بعض الدول النفطية في إدارة الفوائض النفطية.
- ❖ ضرورة الاستغلال الأمثل لموارد المحروقات، بتطبيق برامج إنفاقية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية في القطاعات القائمة للنمو خارج قطاع المحروقات، وتساهم في تشجيع القطاع الخاص.
- ❖ ترشيد النفقات العامة وضبط حجمها بما يتلاءم والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والعمل على توجيه هذه النفقات إلى أن تكون منتجة وتخفيض النفقات الاستهلاكية غير المنتجة.
- ❖ تفعيل دور أجهزة الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري.

## - الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> محمد خميس (2012)، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، مجلة دفاتر السياسة والقانون (6)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 300، بتصرف.
- <sup>2</sup> مريم شطيبي محمود (2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن فعاليات الندوة المنظمة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري - قراءة في التطورات في أسواق الطاقة-، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص 4.
- <sup>3</sup> عبد الفضيل محمود (1979)، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 70.
- <sup>4</sup> ماجد عبد الله المنيف (2009)، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الطاقة العربي، لبنان، ص 4.
- <sup>5</sup> محمد إبراهيم السقا (2009)، استخدام العوائد النفطية -حالة دولة الكويت-، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص 9.
- <sup>6</sup> محمد خميس (2012)، ص 301، 302.
- <sup>7</sup> ماجد عبد الله المنيف (2009)، ص 2.
- <sup>8</sup> محمد خميس (2012)، ص 303.
- <sup>9</sup> المرجع نفسه، ص 303.
- <sup>10</sup> ماجد عبد الله المنيف (2009)، ص 2.
- <sup>11</sup> محمد خميس (2009)، ص 303.
- <sup>12</sup> ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 25.

- <sup>13</sup> عاطف لاني مرزوك (2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي -مقاربة للقواعد والدلائل-، مجلة الاقتصاد الخليجي(24)، العراق: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص 13.
- <sup>14</sup> علي مرزا (2013)، العراق الواقع والآفاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، لبنان ، ص 24.
- <sup>15</sup> عاطف لاني مرزوك (2013)، ص 13.
- <sup>16</sup> ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 26.
- <sup>17</sup> محمد حسين الجبوري و طالب حسين الكريطي ومحمد ناجي محمد الزبيدي (2015)، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقاتها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد 3(10)، العراق: كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص 148.
- <sup>18</sup> مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: صناديق الثروة السيادية -المبادئ والممارسات المتعارف عليها-، منشورات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008، ص 3.
- <sup>19</sup> فرحات عباس وسعود وسيلة (2015): حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي (4)، الجزائر ، جامعة سكيكدة، ص 11.
- <sup>20</sup> Sovereign Wealth Fund Institute : Sovereign Wealth Fund Rankings, (<http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>), Reviewed on 09/2017.
- <sup>21</sup> Prequin Sovereign Wealth Fund Review, June 2015, P 05, (<https://www.prequin.com/docs/reports/2015-Prequin-Sovereign-Wealth-Fund-Review-Exclusive-Extract-June-2015.pdf>), Reviewed on 09/2017.
- <sup>22</sup> Sovereign Wealth Fund Institute: Sovereign Wealth Fund Rankings, Op-Cit.
- <sup>23</sup> كمال العقريب: تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديد1(10)، الجزائر: جامعة خميس مليانة، ص 119.
- <sup>24</sup> المرجع نفسه، ص ص120-121.
- <sup>25</sup> Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): Country Statistical Profile: Norway 2016, ([http://www.oecd-ilibrary.org/economics/country-statistical-profile-norway\\_20752288-table-nor](http://www.oecd-ilibrary.org/economics/country-statistical-profile-norway_20752288-table-nor)), Reviewed on 09/2017.
- <sup>26</sup> نوري محمد عبيد الكصب (2016)، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية -المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين، الطبعة الأولى، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ص ص: 134-137، بتصرف.
- <sup>27</sup> Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Op-Cit.
- <sup>28</sup> نوري محمد عبيد الكصب (2016)، ص 75.
- <sup>29</sup> المرجع نفسه، ص 47.